**المحاضرة 4**

**مدرسة الأنتربولوجيا الماركسية-الجديدة**: القول ماركسية جديدة وليس ماركسية فحسب هي التسمية التي ولدت بعد السبعينيات أطلقت على تيار ثقافي محبذ لإيديولوجيا ماركس، لكنه مهتم بتكييف المواقف الأساسية للماركسية مع التغييرات المجتمعية والاقتصادية الراهنة، بمعزل عن أي ولاء حزبي أو سياسي.

كان ماركس قد اهتم بشكل خاص بالعالم الغربي والصناعي في القرن التاسع عشر، إلى جانب بعض الاهتمامات الجزئية بالعالم الشرقي والاستعمار ( الهند، الصين...) بالمقابل، استقطبت نظرياته العامة حول تطور التاريخ ومختلف المراحل الاقتصادية، فضلا عن الدور المميز الذي أولاه للعلاقات الإنتاجية بوصفها محركات لهذا التاريخ، انتباه هؤلاء الأنتروبولوجيين الاقتصاديين الذين وجهوا أبحاثهم بناء على مقاربات ثلاث:

**1- مسألية** Thématique**:** أي أن تفسير أوضاع المجتمعات التي لا تعرف الكتابة عن طريق الظاهرة الاقتصادية والعلاقات الإنتاجية كان له أن يحول اتجاه البحث الأنتروبولوجي بعد أن كان مهتما كل الاهتمام، حتى ذلك الحين، بدراسة الأنظمة القرابية أو الفكر الديني.

**2- منهجية:** أي أن هذا التوجه المسألي الجديد قد ترافق مع منهج يخص بالدراسة دينامية المجتمعات عن طريق التركيز على أهمية التنازعات في المجتمعات التقليدية. وهي تنازعات تنشأ عن الصراع على ملكية وسائل الإنتاج. وقد اعتمدت هذه الأبحاث أيضا على التاريخ، لكنه تاريخ لا يقل من حيث نزعته التنمية عن ذلك الذي أخذ على التطوريين اعتمادهم عليه، إذ أن هذه الأنتريولوجيا حاولت أن تحي مختلف مراحل التطور الاقتصادي التي ذكرها ماركس، ابتداء من نمط إنتاج الشيوعية البدائية الذي تطلق عليه هذه المدرسة اسم النمط البطني أو نمط " الاكتفاء الذاتي"، وصولا إلى الرأسمالية والاشتراكية، مرورا بالنمط العبودي والإقطاعي دون نسيان مرحلة النمط الإنتاج الآسيوي الذي هو عبارة عن تشكيلة اقتصادية ومجتمعية وسيطة بين الشيوعية البدائية ونشأة الدولة.

**3- عملية وسياسية:** إذ بما أن الماركسية ليست مجموعة من النظريات وحسب، بل ينبغي أن تحدد السياسة الاقتصادية أيضا، فإن على كل بحث من الأبحاث أن يساهم في مساوئ الاقتصاد الرأسمالي باعتباره عائقا في وجه النمو الطبيعي للبلدان غير الغربية. ولذلك فإن دراسة الانتقال من النمط الإنتاجي البدائي إلى الرأسمالية كانت هي الأخرى من الموضوعات المفضلة لدى الأنتربولوجيا الماركسية التي اهتمت بإبراز أوجه التضاد بين أشكال التنمية في الاقتصادات الرأسمالية والاشتراكية في العالم الثالث[[1]](#footnote-2).

غير أن الأنتربولوجيا الاقتصادية الماركسية الجديدة لم تكشف بدراسة أشكال الإنتاج التقليدية، والنمط الإنتاجي الآسيوي وصيغ اندراج الرأسمالية في المجتمعات ما قبل الرأسمالية، بل تساءلت بصورة أعم حول المشكلات الكبرى التي يطرحها الاقتصاد من حيث ممارسته وتطبيقه في مختلف البلدان.

**حقل الاقتصادي:**

إذا كان باحثو هذه المدرسة يتفقون عموما على تحديد مضمون الاقتصاد بدراسة الإنتاج ومختلف أشكاله، وبدراسة عملية المحاصصة أو التوزيع، ثم عملية الاستهلاك فليس من السهل عليهم تحديد الظاهرة التي لا تتصف جوانبها بأنها اقتصادية بحتة، فإذا كان إنتاج الطاقة أو إنتاج الحديد ومشتقاته نشاطا اقتصاديا، فماذا نقول عن الكولا الميلانيزية أو عن البوتلاش الكواكيوتلي اللذين لها جوانب متعددة الوظائف؟ وماذا نقول أيضا عن ظاهرات كالظاهرات الدينية مثلا كالحج إلى مكة، أو الظاهرات الفنية، كالحفلة الموسيقية. وهي ظاهرات تنطوي على أبعاد اقتصادية دون أن تكون هي بعد ذاتها ظاهرات اقتصادية؟

هذان السؤالان طرحهما الأنتربولوجيون على أنفسهم وفي طليعتهم موريس غودوليي Maurice Godelier ( 1934- ) أبرز ممثل لهذا التيار إذ تساءل عن موضوع الأنتربولوجيا الاقتصادية، فضلا عن المدارس الأمريكية التي سندرج وجهات نظرها في هذا المقطع.

**السؤال الأول:** هل إن الأنتربولوجيا الاقتصادية فرع معرفي متميز عن الاقتصاد؟ بعبارة أخرى هل أن الأقوام ذات الاقتصاد المسمى بدائيا تسلك سلوكيات مختلفة عن سلوكياتنا بحيث لا يصح وصف هذه السلوكيات بأنها اقتصادية بالمعنى الفعلي؟

هناك عدة أجوبة على هذا السؤال.

أ) لقد اعتقد البعض أن هذه الأقوام ليس لديها نظام اقتصادي فعلي، بل لديها سلوكيات لا عقلية، لا اقتصادية وبالتالي فدراستها لا تدخل ضمن إطار الاقتصاد العام.

ب) اعتقد آخرون ممن نظروا للاقتصاد نظرة أوسع وأشمل، أن هذه الأنظمة تختلف عن أنظمتنا، لكن اختلافها هذا لا يعتبر اختلافا من حيث الطبيعة بل من حيث الدرجة وحسب. فالمعقد ما هو سوى تطور للبسيط الذي كان قد تكون في صلبه. وفي النهاية لا بد أن تصح قوانين الاقتصاد السوقي أينما كان.

ج) اعترف البعض الآخر بأوجه التشابه القائمة بين الاقتصاد العام والأنتربولوجيا الاقتصادية، لكنه كان أكثر تحديدا، إذ اعتبر أن للأنتربولوجيا الاقتصادية موضوعا خاصا بها، أو ميدانا خاصا بها، هو دراسة المجتمعات التي لا طبقات فيها، فضلا عن أشكالها الإنتاجية، ودراسة الطوائف الريفية المنخرطة في الدولة الحديثة. فهو إجمالا موضوع الإتنولوجيا. ولذلك فقد أبرزوا الاختلافات القائمة بين الأنظمة التقليدية والحديثة، حتى أن واحدًا من أبرزهم هو ك. بولانيي ذهب إلى حد التمييز بينهما من حيث الطبيعة ومن حيث أشكال الاستدماج في آن معا.

فمن حيث الطبيعة ميز بولانيي بين الاقتصاديات المنخرطة أو المندرجة في البنية المجتمعية، يعني الاقتصاديات القليلة التخصص حيث القرابة والدين يظلان يقومان بدور كبير، وبين الاقتصاديات غير المنخرطة وهي أكثر استقلالية نجاه التنظيم المجتمعي ككل، كما هي الحال في المجتمعات السوقية.

أما من حيث أشكال الاستدماج فقد ميز بولانيي بين ثلاثة نماذج من الاندماج أو من العلاقات المجتمعية الاقتصادية، حسب أنماط الاقتصاد ( قبلي، خلاصي، رأسمالي، اشتراكي) فهناك أولا نموذج التعامل بالمثل الذي يطغى عليه تبادل العطايا، وتسوده العلاقات الثنائية الجانب بشكل خاص، كما هي الحال في المجتمعات البطنية، ومثال ذلك ظاهرات مثل ظاهرة الكولا. ثم هناك نموذج إعادة التوزيع حيث يعمد مركز القرار إلى إعادة توزيع ما تدره عليه الوحدات الإنتاجية أو ما يأتيه عن طريق الأفراد أو الجماعات الخاصة، كما هي الحال بالنسبة للضريبة أو للمساعدة التعاونية. وهناك أخيرًا نموذج السوق، وهو نموذج خاص بالأنظمة السوقية حيث تكون العلاقات المجتمعية- الاقتصادية متعددة الجوانب والأوجه فضلا عن كونها محكومة بتقنيات الأسعار.

هكذا يتبين لنا أن ميزة هذا الطرح تقوم على إبراز أهمية العلاقة المجتمعية، التي يتوسطها الشيء أو الخدمة المسداة، بما هي صيغة صالحة لأن تشكل تعريفا اجتماعيا للاقتصاد.

**السؤال الثاني:** كيف السبيل إلى تحديد الاقتصاد وتعيين حقل اتساعه؟

ذهبت المدرسة الشكلية الكلاسيكية إلى تعريف الإقتصاد بأنه العلم الذي يدرس السلوك البشري بما هو علاقة بين غايات ووسائط نادرة لتحقيق هذه الغايات. لكن هذا التعريف الفضفاض يشتمل على كل عمل غائي يسعى إلى تلبية الحاجات، متوسلا إلى ذلك ما استطاع من الوسائل. لكن هذا الموقف تعرض للنقد، لأن كل شيء يصيح عندئذ موضوعا اقتصاديا، بما في ذلك الحفلة الموسيقية إذ أن المغني أو الموسيقار إنما يتلقى أجرًا يتدبر به أمور حياته.

أما المدرسة الجوهرية فقد تقدمت مع بولانيي، بتعريف أقرب إلى الحصرية، إذ شددت على العلاقة بين الإنسان ومحيطه من أجل التزود بالوسائط الضرورية لحاجاته. للتوفيق بين هاتين النظريتين كان للبعض أن يقول أن الاقتصادي يشكل في آن معا، حقل النشاطات المخصوصة ( إنتاج، توزيع، استهلاك) وجانبا خاصا من جميع النشاطات البشرية التي لا تنتمي انتماء مخصوصا إلى هذا الحيز، لكن اشتغالها يستتبع تبادل الوسائط المادية واستعمالها. وهذا ما يراه غودليي.

وهكذا فإنه صحيح أن الاقتصادي هو إنتاج الحبوب في بوس Beauce ( منطقة تقع في الحوض الباريسي الفرنسي تنتج القمح والذرة والشعير) لكنه أيضا الحج إلى مكة، أو الحفلة الموسيقية التي تقام في الأوبرا.

**النمط الإنتاجي القائم على الاكتفاء الذاتي**: درس هذا النمط من خلال النشاطات التقليدية الثلاثة التي يزاولها الإنسان: القنص واللقاط، وتربية المواشي، والزراعة.

فقد شدد مياسو الذي اهتم بالدرجة الأولى بدراسة نشاطي القنص والزراعة على العلاقة الوثيقة المتبادلة بين الاقتصاد والتنظيم المجتمعي في تلك المجتمعات.

فأبرز أولا الاختلافات الجوهرية القائمة بين ما يسميه نموذج "مجتمع القنص" ونموذج " اقتصاد الاكتفاء الذاتي الزراعي" والنموذج الأول يتصف بتقسيم العمل بين الجنسين تقسيما واضحا. فالرجال ينصرفون إلى القنص، أفرادًا أو جماعات، والنساء يتنقلن مجتمعات في معظم الأحيان، بحثا عن حشرات أو جذور أو عسل.

أما من حيث الإنتاج فالاختلافات شديدة: إذ تكون الأرض فيها موضوعا للعمل لأنها تستغل استغلالا مباشرا دون أن يوظف فيها العمل يشكل مسبق، بينما هي عند المزارع وسيلة عمل، لأنها تقتضي توظيفا مسبقا تتغير بعده بعمل الجهد الذي يبذله الإنسان.

وبينما يعود الإنتاج بمردود فوري، لا يعود بمردوده في الزراعة إلا بعد حين.

ومدة العمل اليومي تكون قصيرة في نموذج القنص حتى ولو لم يكن هناك موسم لا نشاط فيه، كما هي الحال في الزراعة المدارية.

كما أنه لا وجود في نموذج القنص لأي فائض في المنتوج، ولا لأي تراكم فيه كما هي الحال عند مربي المواشي والمزارعين.

أما بالنسبة للاستهلاك، فهناك تقاسم للأرزاق ولا وجود لإعادة التوزيع كما في الاقتصاد الزراعي حيث تحفظ المحاصيل في اهرءات ثم توزع مدة بعد مدة.

وأما من حيث البنى المجتمعية فأهل القنص واللقاط يتجمعون في أرهاط ذات تركيب عديم الاستقرار مؤلفة من جماعات قرابية حصرية. وهي تعتمد الزواج عن طريق تبادل النساء، وتسودها علاقات مساواتية، خلافا للأنظمة الزراعية حيث يماس كبار السن رقابة مشددة على من هم دونهم سنا، فضلا عن رقابتهم على النساء، وفقا لنظام تراتبي مبني على السن.

فالتعاون في شؤون العمل قلما يكون، والحالة هذه دائما، خلافا للزراعة حيث تشكل العائلة المنزلية الموسعة ( التي تشمل ثلاثة أجيال أو أربعة) الإطار المجتمعي الدائم.

**النمط الإنتاجي الآسيوي:** كان ماركس قد شدد على التلاحم القائم بين بعض الطوائف القروية التي لا وجود عندها لملكية الأرض الخاصة، والتي تشبه الطوائف التي لها اكتفاؤها الذاتي، لكنها تختلف عنها من حيث خضوعها لدولة ناشئة تقتطع خراجا معينا من هذه الطوائف، إن هذا المنتوج الفائض الذي يدفع إما عينا وإما على شاكلة عمل ما، كان يذهب لإعالة بعض الوظائف التي تقوم بها الدولة المذكورة كتنظيم أعمال الري التي تستفيد منها الطوائف ( الشرق الأوسط) أو تنظيم شؤون التجارة البعيدة[[2]](#footnote-3).

إن هذا النمط من المجتمعات الذي ينتمي إلى حيز الأنتربولوجيا بما له من نمط إنتاجي مخصوص لا هو عبودي ولا هو إقطاعي، قد كان موضع اهتمام عدد من الباحثين الماركسيين نظرا لطابعه المختلط المؤلف من طوائف بدائية تسودها ملكية الأرض المشتركة ومنظمة على أساس العلاقات القرابية، ومن سلطة دولة تشرف على استعمال الموارد الاقتصادية الأساسية وتستحوذ مباشرة على قسم من عمل وإنتاج الطوائف التي تهيمن عليها. هذا النظام كان يتمثل في الصين القديمة ( ق8 قبل الميلاد) وفي الهند أيام المغول، وفي الشرق الأدنى، كما في الحضارات الأمريكية ما قبل الكولومبية، وقد فضل البعض أن يطلق عليه اسم " نمط الإنتاج الخارجي" بالضبط يسبب انتشاره جغرافيا، كلما أن ميزته الأساسية تقوم على اقتطاع فائض معين تجبيه أقلية معينة وتضعه في خدمة أغراض الدولة الناشئة.

1. - جاك لومبار، **مدخل إلى الإثنولوجيا**، ترجمة حسن قبيسي، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1997، 318- 319. [↑](#footnote-ref-2)
2. - المرجع نفسه ص 330- 331. [↑](#footnote-ref-3)